الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/72

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 August 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، 5–7 تموز/يوليه 2023

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الحادية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 5 إلى 7 تموز/يوليه 2023

المحتويات

الصفحة

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها 2

ثانياً – موجز الرئاسة 6

ثالثاً – المسائل التنظيمية 14

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة 16

الثاني – الحضور 17

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يُذكِّر بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يذكّر بالقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، 2020)[1]،

وإذ يذكر بالقرار الصادر عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بريدجتاون، 2021) والذي ينص، في الفقرات 56 و62 و127(ض) على أنه "من الأساسي في عملية التحول أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة متينة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، بحيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن كفالة المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين هيئات المنافسة، وجعلها مقترنة بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وإتاحتها بأسعار أقل للمستهلكين"، وأن "الحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف أمران حاسمان في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء العديد من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان واطمئنان عند استخدامها، وفقاً للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة"، وأنه ينبغي للأونكتاد "أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، وأن يشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة"[2]،

وإذ يؤكّد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بتعزيز الأسواق التنافسية والمفتوحة والحرة، وضمان تمتع المستهلكين بخيارات أوسع وجودة أفضل وأسعار أقل للسلع والخدمات،

وإذ يرحب بالتدخلات المهمة التي نفذتها هيئات المنافسة لمواجهة عواقب أزمة تكاليف المعيشة من خلال اتخاذ إجراءات دولية وإقليمية منسقة للتخفيف من الأثر السلبي على الأسواق المحلية، مع إبقائها مفتوحة وعادلة،

(1) TD/RBP/CONF.9/9.

(2) TD/541/Add.2.

وإذ يؤكّد على أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية من أدوات السياسات لـ "إعادة البناء على نحو أفضل" بطريقة شاملة للجميع ومستدامة، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على أسواق مفتوحة وتنافسية ويسهل الوصول إليها، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعرفة، والحد من الفقر،

وإذ يعترف بالحاجة إلى تدعيم أعمال الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة بغية الارتقاء بدوره الإنمائي وفوائده للمستهلكين والعاملين ومؤسسات الأعمال،

وإذ يسلم بأن قضايا قانون المنافسة التي تنشأ في الأسواق الاحتكارية الشرائية تحتاج إلى ما يناسبها من الاهتمام في ميدان الإنفاذ، إذ إن إساءة استعمال القوة الاحتكارية الشرائية يمكن أن تحدث الأضرار نفسها التي يحدثها أي سلوك آخر مانع للمنافسة،

وإذ يسلم بالحاجة إلى استعراض التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية، بما يجسد التحديات الأخيرة التي تواجه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الرقمنة والتنمية المستدامة والانكماش الاقتصادي العالمي،

وإذ يسلم بضرورة إجراء مزيد من المناقشات بشأن تقاطع قوانين المنافسة وسياساتها مع الاستدامة ودورهما في تشجيع الابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في الاستدامة،

وإذ يحيط علماً بارتياح بالمساهمات الخطية والشفوية المهمة المقدَّمة من الدول الأعضاء وهيئاتها المنافسة التابعة لها والجهات المشاركة الأخرى التي أسهمت في إثراء النقاش الذي دار أثناء دورته الحادية والعشرين،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد لدورته الحادية والعشرين،

1- *يرحب* بجهود الدول الأعضاء في تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ويؤكد من جديد اهتمام هيئات المنافسة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة؛

2- *يشجع* على مواصلة الإجراءات والمبادرات التشريعية والمتصلة بالسياسات والتنظيمية التي اتخذتها الحكومات وهيئات المنافسة في إطار تصديها لأزمة تكاليف المعيشة، وكذلك على التنسيق وتبادل المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

3- *يعرب عن تقديره* لحكومة باراغواي لتطوعها لإجراء استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة وإطلاع هيئات المنافسة الأخرى على خبراتها وما تواجهه من تحديات خلال الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وعن تقديره لجميع الحكومات والمجموعات الإقليمية المشاركة في الاستعراض؛ ويُسلّم بالتقدم المحرز حتى الآن في وضع وإنفاذ قانون المنافسة في باراغواي؛

4- *يشجع* هيئات المنافسة على معالجة الشواغل التي تثيرها إساءة استعمال القوة الاحتكارية الشرائية من خلال الإنفاذ بوسائل إضافية؛

5- *يشجع* على توطيد أواصر التعاون بين هيئات المنافسة ووزارات الصناعة والاقتصاد والسلطات الأخرى لتعزيز قدرتها على الاستجابة للاقتصاد السريع التغير مؤخراً وللمطالب السياساتية الجديدة؛

6- *يشجع* هيئات المنافسة على مواصلة المناقشات الدائرة بشأن التقاطع بين قوانين وسياسات المنافسة من جهة والاستدامة من الجهة الأخرى وكيفية تمكين الأسواق من العمل على نحو أفضل من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

7- *يؤكّد* على فوائد تحسين وتعزيز قدرات إنفاذ القانون والتشجيع على سيادة ثقافة المنافسة في البلدان النامية من خلال أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعمّم موجز مناقشاته بشأن هذه المواضيع على جميع الدول الأعضاء المهتمة، بوسائل منها أنشطة المساعدة التقنية واستعراضات النظراء؛

8- *يؤكد* أهمية التعاون الدولي كما هو معترف به في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين هيئات المنافسة؛ ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين الحكومات وهيئات المنافسة، وفقاً لتوجيهات عهد بريدجتاون (الفقرات 56 و62 و127(ض))، والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان 3 و22)، وكذلك التوجيهات الواردة في الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"؛

9- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعميم الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"، وأن تشجّع الدول الأعضاء على استخدامها؛

10- *يؤكد على أهمية* التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويدعو هيئات المنافسة إلى تعزيز تعاونها على الصعيدين الإقليمي والثنائي؛

11- *يرحب* بتبادل المعلومات والمناقشات بشأن أفضل الممارسات اللازمة لتوطيد أواصر التعاون بين هيئات المنافسة في معالجة قضايا التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والقضايا الشائعة في مكافحة التلاعب في العطاءات؛ ويقرر تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، المفتوح للدول الأعضاء على أساس طوعي، دون أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعلومات والمشاورات والتعاون الدولي ومناقشة الأدوات والإجراءات والاضطلاع بمشاريع أخرى على النحو المتفق عليه في المستقبل، وتقديم تقرير إلى الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

12- *يقرر* أن يواصل الأونكتاد، بالنظر إلى خبراته السابقة، إجراء استعراضات النظراء لقوانين وسياسات المنافسة بناء على طلبات من الدول الأعضاء وتبعاً للموارد المتاحة؛

13- *يدعو* جميع الدول الأعضاء وهيئات المنافسة إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتوفير خبراء أو موارد أخرى للأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

14- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد تقارير ودراسات لتكون وثائق معلومات أساسية للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في الأسواق الرقمية والنظم الإيكولوجية: التحديات والخيارات السياساتية؛

15- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد تيسير المشاورات وتبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن موضوعي سياسات المنافسة والحد من الفقر؛ والتطورات الأخيرة في معايير مراقبة الاندماجات؛

16- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدَّثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الثانية والعشرين؛

17- *يحيط علماً مع التقدير* بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في تنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني عن طريق توفير الخبراء أو التسهيلات التدريبية أو الموارد المالية أو الموارد الأخرى؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما يشمل التدريب، وأن تركز هذه الأنشطة، حيثما أمكن، على زيادة تأثيرها إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية
7 تموز/يوليه 2023

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- مقدمة

1- عُقدت الدورة الحادية والعشـــرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وســـياســـات المنافسة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 5 إلى 7 تموز/يوليه 2023، بالحضور الشخصي وعن بُعد. وحضر المناقشات الرفيعة المستوى ممثلون من 73 بلداً وتسع منظمات حكومية دولية، بمن في ذلك رؤساء هيئات المنافسة.

باء- الجلسة العامة الافتتاحية

2- شـددت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، على أهمية الدور الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في مجال الرقمنة، وفي سياق ما نشهده حالياً من أزمات متتالية وتضخم، مع الاحتراز من التركز الضـار للأسـواق وتركز البيانات، مما يعوق النمو الاقتصـادي والابتكار والثورة الرقمية. وقالت إن قوانين وسياسات المنافسة أساسيتان في ضمان بقاء الأسواق نابضة بالحياة وسريعة الاستجابة في سياق الصدمات الاقتصادية المتزايدة. وأشارت الأمينة العامة إلى أن ثمة حاجة إلى تهيئة بيئة يمكن فيها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر جنباً إلى جنب مع الشركات الكبيرة. وأكدت أن عدم وجود منافسة قوية ينذر بخطر وقوع ركود في مسيرة التقدم نحو اقتصاد أنظف وأكثر استدامة. واختتمت كلمتها قائلة إن قوانين وســـياســـات المنافســـة مفيدتان جداً، ولكنها أدوات كثيراً ما تتعرض للإغفال في مجموعة أدوات السياسة العالمية، رغم ضرورة استخدامها.

جيم- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند 3 من جدول الأعمال)

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضـــت أمانة الأونكتاد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارســـات التجارية التقييدية خلال الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023. وفي أيار/مايو 2023، عممت أمانة الأونكتاد دراسة استقصـائية عن تجارب الدول الأعضـــاء في اســـتخدام مجموعة المبادئ وعن تحســـين اســـتخدام مجموعة المبادئ والتحسـينات التي يمكن إدخالها عليها، مع تلقي ردود من 36 هيئة منافسـة. وقد أشـارت نتائج الدراسـة الاستقصـائية إلى أن غالبية الهيئات المستطلعة آراؤها لم تستخدم المجموعة أو ترجع إليها وأنها تميل إلى استخدام أدوات يسهل الوصول إليها وقديمة العهد ومألوفة. غير أن النتائج أشارت أيضاً إلى أن المجموعة لا تزال أداة مفيدة لهيئات المنافسـة الأحدث عهداً التي ليسـت أعضـاء في أطر التعاون القائمة. وتشـير النتائج إلى أن الخطوات المفيدة يمكن أن تشـمل توسـيع نطاق نشـر المجموعة، وتبادل الأمثلة العملية لاسـتخدامها، وزيادة المشـاركة والالتزامات النشـطة فيما يتعلق بالمجموعة فيما بين هيئات المنافسـة في البلدان المتقدمة. واقترحت أمانة الأونكتاد التوصيات التالية بشأن مواصلة العمل على الترويج للمجموعة: أنشـطة الدعوة المسـتمرة ومزيد من التوجيه الذي يركز على اسـتخدام المجموعة؛ وجمع وتبادل صـكوك التعاون الدولي والإقليمي.

دال- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود

(البند 4 من جدول الأعمال)

4- قدمت أمانة الأونكتاد تقرير الفريق العامل. وعقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات خلال الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، تبادلت فيها الدول الأعضاء الخبرات المتعلقة بحالات التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والدروس المستفادة. وقدمت الأمانة اقتراحات بشأن سبل المضي قدماً التي يمكن أن يسلكها الفريق العامل، بما في ذلك مواصلة المناقشات بشأن دراسات الحالات العملية. وأعرب عدة مندوبين وممثل عن مجموعة إقليمية واحدة عن تأييدهم لعمل الفريق، مبرزين أنه كان منبراً مهماً للتعاون والمناقشة فيما بين هيئات المنافسة بشأن الحلول العملية للتحديات القائمة في التعامل مع التحقيقات المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية المتعددة الولايات. واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 7 تموز/يوليه 2023، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول).

هاء- قضايا إنفاذ قوانين المنافسة التي تثيرها احتكارات الشراء

(البند 5 من جدول الأعمال)

5- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالموضوع (TD/B/C.I/CLP/68). وتألفت حلقة المناقشة من الأشخاص التالية أسماؤهم: رئيسة لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومدير عام هيئة المنافسة في كينيا بالإنابة؛ ومدير عام الهيئة الاتحادية للمنافسة في النمسا بالإنابة؛ ونائب رئيس لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا؛ وموظف العلاقات الدولية بالمديرية العامة للمنافسة في المفوضية الأوروبية.

6- وشددت المشاركة الأولى في حلقة المناقشة على أن ممارسة القوة الاحتكارية الشرائية في أسواق العمل تؤثر على حياة أشخاص على أرض الواقع، ومن ثم، تختلف عن الحالات الكائنة في أسواق المدخلات الأخرى. وأوجزت الخطوات التي اتخذتها لجنة التجارة الاتحادية لتحسين فهم ومعالجة ممارسة القوة الاحتكارية الشرائية في أسواق العمل، بما في ذلك المشاورات وحلقات العمل، وإنفاذ القانون في مواجهة القيود غير التنافسية، وإدماج تحليل أسواق العمل في استعراضات عمليات الاندماج، واستخدام أدوات أخرى مثل القواعد والسياسات والتنسيق بين الوكالات.

7- وشرح المشارك الثاني في حلقة المناقشة منشأ وتطبيق أحكام قانون المنافسة في كينيا التي تستهدف مكافحة إساءة استعمال قوة المشترين. وسلط الضوء على تدابير الدعوة التي تستهدف المستهلكين ومؤسسات الأعمال، مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك، علاوة على أهمية التعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى وهيئات المنافسة الأجنبية.

8- وأوجزت المشاركة الثالثة في حلقة المناقشة الأحكام التشريعية المنطبقة على احتكارات الشراء في النمسا، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالممارسات التجارية غير العادلة بين الموردين وتجار التجزئة في قطاع الأغذية. وأشارت المشاركة إلى أن استخدام أدوات الإبلاغ عن المخالفات والاستفسارات القطاعية المخفاة الهوية يمكن أن يساعد في التغلب على الشواغل التي قد تمنع هيئات المنافسة من تلقي الشكاوى أو الأدلة المتعلقة بالقوة الاحتكارية الشرائية.

9- وناقش المشارك الرابع في حلقة المناقشة الأحكام الواردة في قانون المنافسة في جنوب أفريقيا التي تستهدف إلى حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي يملكها أشخاص يعانون من

الحرمان تاريخياً، من الأسعار والشروط التجارية غير العادلة التي يفرضها المشترون المتمتعون بوضع الهيمنة. وناقش بعض التحديات التي حددتها لجنة المنافسة في التعامل مع احتكارات الشراء من خلال جهود الدعوة، ولا سيما فيما يتعلق بمحاولة تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية الشرائية، نظراً لما يعتريها من ضعف وما يساورها من قلق من استبعادها من سلاسل التوريد.

10- وأشار المشارك الخامس في حلقة المناقشة إلى أن قوة المشترين لا تتعارض بالضرورة مع قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، الذي يركز على رفاه المستهلك. بل يمكن تقييمها من خلال أحكام تتعلق بالتكتلات الاحتكارية وإساءة استعمال وضع الهيمنة. وأشار إلى أن دواعي القلق المتعلقة بالقوة الاحتكارية الشرائية والمنافسة غير المشروعة كثيراً ما تكون اجتماعية أو سياسية، لا مسألة تتعلق بقانون المنافسة تحديداً، ومن ثم، قد يكون من الأفضل معالجتها من خلال التنظيم المسبق. وتطرق إلى التوفيق بين الموقف القائل بأن القوة الاحتكارية الشرائية ليست مانعة للمنافسة في حد ذاتها والضرر الذي تلحقه القوة السوقية بالمستهلكين، فقال إن المحاكم تطبق مبادئ قانون المنافسة المتعلقة بالقوة السوقية وآثارها على عمل الأسواق برمتها للبت في القضايا التي تؤثر على المشترين والبائعين.

11- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، ذكر أحد المندوبين أنه ما من حاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد محتكري الشراء إذا أسهموا في الأسواق النهائية أو في النهوض برفاه المستهلك، وأن عمليتي التصنيع والخصخصة قد أسهمتا في نشوء احتكارات الشراء. وقدم بعض المندوبين لمحة عامة عن كيفية معالجة القوة الاحتكارية الشرائية في ولاياتهم القضائية وأوجزوا إجراءات الإنفاذ المتخذة في هذا المجال، إلى جانب النُهج التي تشمل أحكاماً تشريعية تعامل احتكارات الشراء واحتكارات البيع بالطريقة نفسها، والأحكام المخصصة التي تحمي المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، واستخدام الأحكام القانونية العامة المتعلقة بالاتفاقات المانعة للمنافسة، والأحكام التي تتناول الممارسات غير المنصفة بين المشترين والموردين في قطاع الأغذية. وسلط عدد قليل من المندوبين الضوء على الصعوبات التي تعترض تقييم القوة السوقية التي يتمتع بها المشترون. وحدد العديد من المندوبين القطاعات التي أبدت ميولاً احتكارية شرائية في سلاسل القيمة المتعلقة بالأغذية والبقالة والأسواق الرقمية وأسواق العمل ذات الصلة بالرياضة. وإضافةً إلى ذلك، سلط بعض المندوبين الضوء على استخدام مختلف أدوات الدعوة مثل المبادئ التوجيهية والاستفسارات القطاعية لمساعدة مؤسسات الأعمال على فهم القوانين المعمول بها والوقوف على القوة الاحتكارية الشرائية أو معالجتها. وشدد عدد قليل من المندوبين على أهمية التعاون في مجال الإنفاذ بين الدول الأعضاء التي لديها قوانين مماثلة، مشيرين إلى أن المدونات في قطاع الأغذية تبدو أداة شائعة تطبق عبر ولايات قضائية مختلفة.

واو- التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية

(البند 6 من جدول الأعمال)

12- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالموضوع (TD/B/C.I/CLP/69). وتهدف سياسات المنافسة والسياسات الصناعية على حد سواء إلى تحقيق الهدف نفسه المتمثل في النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن التفاعلات بينها قد تكون متكاملة أو متعارضة. ومع ظهور مطالب جديدة لكلتا السياستين في سياق الاتجاهات الاقتصادية الحالية، كما هو الحال فيما يتعلق بالرقمنة والتنمية المستدامة وأزمة تكاليف المعيشة، أتيحت فرصة لإعادة النظر في التفاعل والتعاون بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. وتألفت حلقة المناقشة من

الأشخاص التالية أسماؤهم: أستاذ في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة؛ ومدير مكتب الاقتصاد بلجنة المنافسة في الفلبين؛ ومنسق العلاقات بين الوكالات والتعاون الدولي بهيئة الإشراف على المنافسة في السلفادور؛ والأمين العام للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين.

13- وذكر المشارك الأول في حلقة المناقشة أنه ينبغي للسلطات المعنية بالمنافسة أن ترصد بفاعلية التكتلات الاحتكارية والفساد في عمليات الشراء وأن تنفق الإعانات بحكمة في إطار الاستجابة لاتجاه التوسع في الإعانات وفي المعونة الحكومية، مشدداً على دور هيئات المنافسة في إطار اضطلاعها بالمشورة والدعوة. وقال إن ذلك يمكن تحقيقه من خلال التعاون بين هيئات المنافسة والمشرعين ووزارات الصناعة. وتناول الرقمنة، فسلط الضوء على حاجة هيئات المنافسة إلى تعزيز القدرات والخبرات في الأسواق الرقمية، وأهمية تدابير الإنفاذ الإضافية مثل دراسات السوق، وبناء أفرقة تقنية داخل هيئات المنافسة، والمشاورات العامة، والتعلم المعجل من خلال التعاون مع الأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات.

14- وسلط المشارك الثاني في حلقة المناقشة الضوء على أهمية تحسين القدرة التنافسية وإيجاد نظام إيكولوجي دينامي للصناعة يشجع ريادة الأعمال التي تستفيد من التكنولوجيات الجديدة، مثل تلك التي تروج لها خطة التنمية في الفلبين. وإضافةً إلى ذلك، تهدف سياسة المنافسة الوطنية في الفلبين إلى ضمان التعاون بين الجهات التنظيمية المعنية بالمنافسة وبالقطاعات؛ ورسم سياسات مواتية للمنافسة وتنظيم التدخلات الحكومية؛ وتعزيز الحياد التنافسي. وتتطلب أهداف السياسة الصناعية المحددة في الخطة والسياسة تنسيقاً بين السياسات. وقد وُضع إجراء لتقييم أثر المنافسة من أجل إجراء دراسة منهجية لآثارها على رفاه المستهلك وكفاءة السوق وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة، وشدد عضو الفريق على أهمية إقامة علاقة مفيدة للطرفين، وإزالة التداخلات المحتملة في السياسات، وتعزيز الشفافية في تحقيق الأهداف السياساتية.

15- وذكرت المشاركة الثالثة في حلقة المناقشة أن قانون المنافسة شامل لجميع القطاعات الاقتصادية في السلفادور، وسلطت الضوء على أطر التعاون للتفاعل بين هيئة المنافسة والكيانات الحكومية الأخرى، مثل تبادل المعلومات، ونقل نتائج إجراءات الإنفاذ، والاستعراضات المسبقة لعمليات الاندماج، ودراسات السوق، بما في ذلك توصيات السياسة العامة، والاتفاقات مع الهيئات العامة الأخرى. وسلطت الضوء على مثال ناجح للتعاون أدى إلى تحسين دينامية سوق الكهرباء من خلال دراسة سوق أجرتها هيئة المنافسة حددت فيها التدابير التي يمكن أن تتخذها الجهة التنظيمية المعنية بالكهرباء لتعزيز المنافسة. وسلطت الضوء أيضاً على آليات التعاون الأخرى، ولا سيما القوانين التنظيمية القطاعية التي تنص على ضرورة التعاون مع هيئة المنافسة، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الوكالات مع الهيئات العامة الأخرى، والإشارات الواردة في السياسات العامة إلى المنافسة، علاوة على التعاون مع وزارة الاقتصاد في سياق دورها في تنظيم المنافسة على الصعيد الإقليمي.

16- وأبرز المشارك الرابع في حلقة المناقشة أن هناك نقاشاً متجدداً بشأن دور السياسة الصناعية، بالنظر إلى احتمال وجود تضارب بين المنافسة والسياسات الصناعية. واستدرك قائلاً إنه يمكن أن يكمل كل منهما الآخر في بناء نظام اقتصادي ناجح. وشدد عضو الفريق على أن أي نموذج ناجح للتنمية الصناعية يتخذ بالضرورة أساساً له، إضافة إلى سياسات صناعية مصممة بعناية، دون انتهاك قواعد المنافسة. وذكر أن الدول الأعضاء بحاجة إلى التطلع إلى رأسمالية السوق المنصفة، التي تشجع على وجود سلسلة توريد عالمية متنوعة تقوم على التجارة المفتوحة والعادلة، بدلاً من اتباع نهج سياسة صناعية حمائية تضم شركات وطنية عملاقة.

17- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى أن هيئات المنافسة بحاجة إلى تعزيز أدوات تقييم المنافسة للوصول إلى تحديد كمي لمظاهر الخلل في الأسواق التي تسببها السياسات الصناعية، وشجع الأونكتاد على دعم الحكومات في تطوير هذه الأدوات. وسلط مندوب آخر الضوء على

أهمية التعاون مع الأوساط الأكاديمية وغيرها من الخبراء لزيادة الموارد البشرية المحدودة لهيئات المنافسة؛ وذكر أن ثمة حاجة إلى النظر في إدخال التعديلات الجديدة في قانون المنافسة على التشريعات الرقمية من شأنها أن تسمح للخبراء الخارجيين بالمشاركة في إنفاذ القانون. وشدد أحد المندوبين على أهمية الدعوة والعمل المشترك بين هيئات المنافسة والهيئات التنظيمية المعنية بالقطاعات. وسلط عدد قليل من المندوبين الضوء على أن التعاون الدولي من خلال المنابر الدولية، بما فيها الأونكتاد، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهيئات المنافسة من أجل الاستجابة بفعالية للرقمنة وإنشاء أطر للحوكمة العالمية.

زاي- قوانين وسياسات المنافسة، والاستدامة

(البند 7 من جدول الأعمال)

18- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد أنشطتها فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة، والاستدامة، وقدمت لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات المنافسة. وتألفت حلقة المناقشة من الأشخاص التالية أسماؤهم: رئيس لجنة المنافسة في اليونان؛ ونائب مدير شعبة التنسيق باللجنة اليابانية للتجارة المنصفة؛ ورئيس لجنة المنافسة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والشريك الإداري في مؤسسة بريان كيف لايتون بايسنر؛ والمستشار العام العالمي المعني بالمنافسة في مؤسسة يونيليفر.

19- وقدم المشارك الأول في حلقة المناقشة لمحة عامة عن النهج الذي تتبعه اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة، بموجب مبادئها التوجيهية الجديدة المراعية للبيئة، لتحليل ما إذا كان ثمة تعارض بين قانون المنافسة من جهة والتنسيق الأفقي والسلوك الانفرادي (ولا سيما رفض التعامل) وإساءة استخدام وضع تفاوضي متفوق يتخذ لأغراض تحقيق الاستدامة من الجهة الأخرى. ويسمح عنصر "التقييد الكبير للمنافسة" في انتهاكات التكتلات الاحتكارية بموجب قانون المنافسة للجنة بتطبيق اختبار قاعدة المنطق على التكتلات الاحتكارية غير المتشددة ومعاملة المساهمات في الاستدامة على أنها آثار مؤاتية للمنافسة. وأخيراً، قدمت معلومات موجزة عن اعتزام اللجنة مواصلة استعراض المبادئ التوجيهية المراعية للبيئة والاستجابة بفاعلية لطلبات إجراء مشاورات بشأن تطبيقها.

20- وناقش المشارك الثاني في حلقة المناقشة قضايا صعيدي العرض والطلب والإجراءات الحكومية المتصلة بتحديات الاستدامة، مستكشفا تعقيدات العلاقة الكائنة بين المنافسة والاستدامة، التي تشمل خطر التمويه الأخضر. واقترح العضو أن تلقي هيئات المنافسة نظرة أطول أجلاً في سياق التحليل، ولا سيما بالنظر في الكفاءة الدينامية والابتكار. وإضافة إلى ذلك، ناقش الأثر غير المتناسب لتغير المناخ في البلدان النامية واقترح أن تعترف هيئات وأطر المنافسة بما يعود على البلدان النامية من فوائد الاستدامة.

21- وأوجز المشارك الثالث في حلقة المناقشة التحديات التي تواجه تحديد ما إذا كان التعاون أو المنافسة أو التنظيم من شأنه أن يعزز الاستدامة على أفضل وجه، وناقش ما إذا كانت هيئات المنافسة تتبوأ وضعاً ملائماً يسمح لها بتعزيز الاستدامة. وأشار إلى النهج الخاصة التي تتبعها ولايات قضائية مختارة، وصنفها إلى المجموعات الثلاث التالية، وهي: الهيئات الإصلاحية التي بدأت في تطبيق معايير الرفاه الكلي أو المجتمعي لمواجهة تحديات الاستدامة؛ والجهات المحافظة التي طبقت أطر المنافسة الموجودة من قبل على قضايا الاستدامة واعتمدت على سياسة الحكومة، لا على قانون المنافسة، لتعزيز الاستدامة؛ وهيئات المنافسة التي ترصد التطورات ولم تقرر بعد اتباع نهج معين. وشجع العضو على زيادة التقارب بين الآراء بشأن المنافسة والاستدامة، لإعطاء مؤسسات الأعمال الثقة اللازمة للاستثمار، مشيراً إلى أن الأونكتاد يمكن أن يساعد في هذا الصدد من خلال البحوث وإسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات.

22- وذكر المشارك الرابع في حلقة المناقشة أن هيئات المنافسة قد غيرت بؤرة تركيزها بمرور الوقت، من الكفاءة الاقتصادية إلى رفاه المستهلك، وهي تدرج في مجال تركيزها حالياً اعتبارات الاستدامة. وناقش التجاذبات بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنفاذ المنافسة، والصعوبات التي تواجهها السلطات عند تقييم المقايضات التي تنطوي على الاستدامة. وأشار إلى أن تركيز معيار رفاه المستهلك على الزبائن الحاليين في أسواق منتجات جغرافية معينة يجعله غير مناسب في سياق التحديات المتصلة بالاستدامة. وعلى وجه الخصوص، يلزم أن يبدأ تحليل المنافسة في حساب الفوائد الجماعية وليس فقط الفوائد التي تعود على المستهلكين في السوق ذات الصلة، وعلى نطاق أوسع من الأبعاد لا تقتصر على السعر والناتج. وأخيراً، عرض العضو معلومات موجزة عن أداة "قوالب الاختبار" المستخدمة في اليونان للحد من عدم اليقين القانوني والمخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال، واقترح أن تنظر الدول الأعضاء في سن قوانين مكافحة الممارسات التجارية غير المستدامة.

23- وناقش المشارك الخامس في حلقة المناقشة العلاقة التكاملية بين قانون المنافسة والاستدامة. وقال إن المنافسة يمكن أن تدفع الشركات إلى الاستجابة لطلبات المستهلكين المتعلقة بالاستدامة، لكن عيب كونها المحرك الأول يمكن أن يدفعها إلى تجنب الابتكار. ووصف ذلك بأنه فجوة أو فشل متبقي في السوق يمكن سده جزئياً من خلال التعاون. وأضاف قائلاً إن المبادئ التوجيهية التي نشرتها مؤخراً هيئات المنافسة هي بمثابة خطوة نحو الاعتراف بأهداف الاستدامة في إطار المنافسة، ويمكن أن تساعد الشركات على النظر في مبادرات الاستدامة، ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الكيفية التي يمكن بها لهيئات المنافسة أن تتناول الكفاءات الاقتصادية وغيرها من الفوائد عموماً. وأخيراً، أشار المشارك إلى خطر التمويه الأخضر، حيث يمكن للأعمال التجارية أن تضع معايير مشتركة عند مستويات منخفضة بشكل مصطنع.

24- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اقترح عدد قليل من الخبراء أن تنظر المناقشات الدائرة بخصوص الاستدامة والمنافسة في عناصر أخرى من أهداف التنمية المستدامة، من قبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أحد المندوبين إلى أنه كان من الممكن ضم ممثلين إضافيين من البلدان النامية إلى الفريق، وأعطى مثالاً على كيفية تعامل جنوب أفريقيا مع مبادرة الاستدامة المتعلقة ببذور الذرة، ونوه بأن العديد من البلدان النامية لديها قوانين منافسة لا تركز تركيزاً ضيقاً على رفاه المستهلك.

حاء- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: باراغواي

(البند 8 من جدول الأعمال)

25- افتتح استعراض النظراء الطوعي ببيان أدلى به رئيس وفد باراغواي، رئيس اللجنة الوطنية للمنافسة. ويهدف الاستعراض، الذي أجري بعد 10 سنوات من سن أول قانون للمنافسة في باراغواي وإنشاء هيئة المنافسة، إلى جعل أطر المنافسة القانونية والمؤسسية في باراغواي متمشية مع أفضل الممارسات الدولية. ثم عرضت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير المعلومات الأساسية (TD/B/C.I/CLP/70) الذي تناول القضايا القانونية والمؤسسية. وقُدمت توصيات فيما يتعلق بالتعديلات، بما في ذلك اعتماد قاعدة مخصصة للتكتلات الاحتكارية المتشددة، والقضاء على الممارسات الموازية المتعمدة من قائمة الاتفاقات المحظورة، والتصريح بأن قائمة السلوك التعسفي إيضاحية وليست حصرية، وإدراج برنامج تساهل يمنح حصانة كلية أو جزئية للشركات المتعاونة. وشملت التحسينات الإضافية المقترحة إنشاء هيئة تنظيمية قطاعية للكهرباء واستبعاد المشاركين في السلوك التواطئي من المشتريات الحكومية.

26- واضطلع بدور النظراء في سياق الاستعراض ممثلو حكومات إسبانيا والبرازيل وجمهورية كوريا. ورداً على استفسارات من النظراء القائمين بالاستعراض، أعرب وفد باراغواي عن تأييده لاستحداث برنامج التساهل وحظر التكتلات الاحتكارية المتشددة بموجب قاعدة مخصصة؛ واستعرض نتائج تقييم قرارات اللجنة الوطنية للمنافسة الصادر عن ديوان المحاسبة؛ وعرض الإجراء الذي اتبعه مجلس التقييم لترشيح أعضاء مجلس اللجنة.

27- وطرح رئيس وفد باراغواي أسئلة تتعلق بالتأخير في إجراءات المنافسة واستخدام الأدوات التكنولوجية في إنفاذ المنافسة لمواجهة التواطؤ في عمليات المشتريات الحكومية. وعرض اثنان من القائمين بالاستعراض التعاون مع باراغواي على تحسين الأدوات التكنولوجية لإنفاذ قوانين المنافسة في المشتريات الحكومية. ورداً على الأسئلة التي طرحها رئيس وفد باراغواي، عرض أحد المندوبين تجربة المرصد الوطني للمنافسة في الجمهورية الدومينيكية الذي يغطي جميع القطاعات الاقتصادية، وقدم دراسة سوق عن المعونة الحكومية.

28- وقدمت أمانة الأونكتاد اقتراحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية بغية تنفيذ توصيات استعراض النظراء. وسيشمل المشروع استعراض قانون المنافسة ويهدف إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحسين إنفاذ قوانين المنافسة، علاوة على الدعوة، من خلال اتفاقات التدريب والتعاون مع الهيئات الرسمية الأخرى، مثل الهيئات التنظيمية والأجهزة الحكومية والسلطات القضائية.

طاء- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة (البند 9 من جدول الأعمال)

29- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشتي مائدة مستديرة.

1- بناء القدرات والمساعدة التقنية

30- عرضت أمانة الأونكتاد، لدى افتتاح المناقشة، وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة باستعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك (TD/B/C.I/CPLP/36-TD/B/C.I/CLP/71). وتألفت حلقة المناقشة من الأشخاص التالية أسماؤهم: رئيسة اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة في الجمهورية الدومينيكية؛ والأمين العام لمجلس المنافسة في المغرب؛ ومحلل بلجنة المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وموظفة شؤون اقتصادية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقاضية بمحكمة الاستئناف في مدريد.

31- وسلطت المشاركة الأولى في حلقة المناقشة الضوء على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في تشكيل الفريق المعني بالتجارة والمنافسة لدى المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وذكرت أن الدورة الحادية عشرة ستعقد في الجمهورية الدومينيكية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لمناقشة قضايا المنافسة والتجارة والتنظيم في أسواق التكنولوجيا المالية.

32- وأشار المشارك الثاني في حلقة المناقشة إلى أهمية أنشطة التدريب والتوعية، ووصف عدة مناسبات تنظم بانتظام للتوعية بأهمية المنافسة وتدريب المسؤولين في هذا الميدان. وشدد على أهمية الدعم الذي يقدمه الأونكتاد، وأشار إلى مسابقة وفعالية إعلامية ودورة تدريبية قدمت إلى القضاة واشترك الأونكتاد في تنظيمها.

33- وأعرب المشـــارك الثالث في حلقة المناقشـــة عن امتنانه للأونكتاد لما تلقاه من دعم فيما يتعلق بصـياغة قانون المنافسـة وتنفيذه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعرض معلومات مفصـلة عن مشـروع تعاون تقني أطلق مؤخراً مع الأونكتاد للتمكين من إنشـاء هيئات وتنفيذ سـياسـات تتعلق بالمنافسـة وحماية المستهلك من شأنها أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد.

34- وسلطت المشاركة الرابعة في حلقة المناقشة الضوء على العلاقة مع الأونكتاد، مشيرةً إلى مذكرة تفاهم مبرمة بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي، تهدف إلى تعزيز قوانين وسياسات المنافسة في الدول العربية، وهو ما مكن من إنشاء منتدى المنافسة العربي. ووصفت المناقشات التي أجريت في المنتدى، ولا سيما في النسخة الرابعة التي عُقِدت في الرياض في أيار/مايو 2023.

35- وأشـارت المشـارك الخامسـة في حلقة المناقشـة إلى دور القضـاة في تطبيق قانون المنافسـة، وشـــددت على الحاجة إلى تدريب القضـــاة في هذا المجال المعقد، الذي لا غنى فيه عن التحليل الاقتصادي. ونوهت بأهمية عمل الأونكتاد في هذا المجال.

36- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب أحد المندوبين بالمساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسـيا والأونكتاد في إنشـاء منتدى المنافسـة العربي. وسـلط مندوب آخر الضـوء على التعاون التقني للأونكتاد مع البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية، والمساهمة المالية المقدمة من البرتغال التي مكنت من إنشـاء المشـروع، والتعاون التقني المقدم من البرازيل. وشـدد أحد المندوبين على أهمية التدريب، الذي كان أحد ركائز الخطة الاســتراتيجية لمصـــر للفترة 2021-2025. وأعرب مندوب آخر عن تقديره للأونكتاد لما اضـطلع به من عمل في صـياغة قانون المنافسـة وتنفيذه على مدى السـنوات العشـر السـابقة في باراغواي.

2- المنافسة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية

37- تركزت مناقشـة المائدة المسـتديرة الثانية على أهمية المنظمات الاقتصـادية الإقليمية والتطورات المتصـــلة بها. وتألفت حلقة المناقشـــة من الأشـــخاص التالية أسـماؤها: مديرة مكتب المنافســـة وحماية المستهلك في بولندا؛ والوزير المسؤول عن تنظيم المنافسة ومكافحة الاحتكار، باللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ والرئيس التنفيذي للجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ورئيس شعبة التحقيقات والتقاضي بلجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

38- وعرضت المشاركة الأولى في حلقة المناقشة الأولى معلومات مفصلة عن مذكرة تتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال سـياسـة المنافسـة موقعة في نيسـان/أبريل 2023. وأبرزت أهمية التعاون مع منظمات أخرى مثل المفوضية الأوروبية، وشبكة المنافسة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد.

39- وناقش المشـارك الثاني في حلقة المناقشـة مزايا سـياسـات المنافسـة الإقليمية، بما في ذلك إتاحة أجواء تتيح تكافؤ الفرص لمؤسسات الأعمال داخل المنطقة، وتيسير التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز القدرة التنافسـية الإقليمية، وحماية مصـالح المسـتهلكين. وإضـافة إلى ذلك، قدم لمحة عامة عن المسـائل التي نوقشت في الاجتماعات الأخيرة للجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

40- وسـلط المشـارك الثالث في حلقة المناقشـة الضـوء على المناقشـات التي أجريت مؤخراً في لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي شرعت في استعراض نُظم المنافسة وقواعدها، وتحديد مجالات التحسين. وشدد على أهمية أن نجاح الجماعة الاقتصـادية الإقليمية منوط ببذل مختلف أصـحاب المصـلحة جهوداً متضـافرة.

41- وأشار المشارك الرابع في حلقة المناقشة إلى الإنجازات التي حققها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في التدخل في المنازعات المتعلقة بقواعد المنافسة في إطار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين النظم الحالية، كما هو الحال في مجال المراقبة المسبقة للاندماجات؛ والنجاح في التغلب على الصعوبات المرتبطة بالتعاون الإقليمي، لتنفيذ سياسات المنافسة بما يتفق مع المعايير الدولية.

42- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط أحد المندوبين الضوء على الجهود المبذولة لإنشاء لجنة منافسة في أمريكا الوسطى كمنظمة إقليمية ذات أنظمة إقليمية للمنافسة، وكيف أنها تشجع المنافسة بفاعلية بإقامة صلات فعالة بين الجهات الممثلة والأهداف السياساتية. وسلط مندوب آخر الضوء على عمل الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية واصفاً إياه بأنه مفيد لتبادل الخبرات المماثلة وتعزيز التعاون الإقليمي. وأشار أحد المندوبين إلى التقدم المحرز في التعاون الإقليمي، استناداً إلى عمل فريق الخبراء المعني بالمنافسة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشار مندوب آخر إلى الحاجة إلى التعاون التقني في دولة فلسطين والاهتمام بمناقشة القضايا المتعلقة بإنجازات المنظمات الإقليمية في الدورات المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

43- وشددت أمانة الأونكتاد على المناقشة المتعلقة بالتوحيد والمنافسة في مجال شحن الحاويات في استعراض النقل البحري لعام 2022، حيث سلطت الضوء على اتجاهات التوحيد الأفقي والرأسي في خطوط شحن الحاويات وآثار التوحيد على الأسواق، والتي شملت ارتفاع تكاليف النقل البحري، وضعف الربط البحري المنتظم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وانخفاض الخيارات المتاحة للزبائن، وتعزز قوة المشترين. وشملت الاعتبارات السياساتية في هذا الصدد دعم الاقتصادات الأصغر حجماً والضعيفة، بوسائل منها التحالفات والاتحادات في سياق تقييم المنافسة؛ والحفاظ على قدرة الموانئ على المنافسة؛ واغتنام فرص التعاون الدولي.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

44- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2023، السيدة دوريس تشيبي (جنوب أفريقيا) رئيسة له والسيد غيغام جيفورغيان (أرمينيا) نائباً للرئيسة ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

45- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/CLP/67)، على النحو التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

5- قضايا إنفاذ قوانين المنافسة التي تثيرها احتكارات الشراء.

6- التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية.

7- قوانين وسياسات المنافسة، والاستدامة

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: باراغواي.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

11- اعتماد تقرير الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 10 من جدول الأعمال)

46- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 7 تموز/يوليه 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 11 من جدول الأعمال)

47- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي لنائب الرئيس – المقرر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 7 تموز/يوليه 2023 أيضاً، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

5- إنفاذ قانون المنافسة في الأسواق الرقمية والنظم الإيكولوجية: التحديات والخيارات السياساتية.

6- المائدة المستديرة المتعلقة بسياسة المنافسة والحد من الفقر.

7- المائدة المستديرة المتعلقة بالتطورات الأخيرة في معايير مراقبة الاندماجات.

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة*.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

11- اعتماد تقرير الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

* تُحدد الدولة العضو لاحقاً.

المرفق الثاني

الحضور**

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي	تونس	كوستاريكا
أرمينيا	جامايكا	كولومبيا
إسبانيا	الجزائر	الكونغو
ألبانيا	الجمهورية الدومينيكية	الكويت
ألمانيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كينيا
إندونيسيا	جمهورية كوريا	لاتفيا
أنغولا	جمهورية مولدوفا	مالي
أوروغواي	جنوب أفريقيا	ماليزيا
أوزبكستان	جورجيا	مصر
أوكرانيا	دولة فلسطين	المغرب
إيطاليا	زمبابوي	المكسيك
بابوا غينيا الجديدة	سان تومي وبرينسيبي	المملكة العربية السعودية
باراغواي	سري لانكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
باكستان	السلفادور	
البرازيل	سويسرا	موزامبيق
بربادوس	سيشيل	ناميبيا
البرتغال	شيلي	النمسا
بنغلاديش	الصين	نيجيريا
بوتان	غابون	هايتي
بولندا	غامبيا	الهند
بيرو	غينيا – بيساو	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	الفلبين	اليابان
تايلند	كابو فيردي	اليمن
تركيا	كازاخستان	اليونان
ترينيداد وتوباغو	كرواتيا	

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الجماعة الكاريبية

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أمانة الكومنولث

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

الأمانة العامة لجماعة دول الأنديز

** تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/INF.13.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

3- ومُثلت في الدورة الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مجلس الأعمال الصيني الأفريقي

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

المنظمة الدولية للمستهلكين

مؤتمر التجار العالمي

الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن